Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

03 Novembre 2011
03 نونبر 2011

المنعطف

المجلس الوطني يعطي انطلاقة لتنفيذ الشطر الأخير من مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي

■ عبد المومن محو

ترأس ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الأربعاء بمقر المجلس بالرباط، توقيع عقود تمويل 12مشروعا جديدا بأقاليم أزيلال، الخميسات وطانطان، في إطار تنفيذ مشاريع الشطر الأخير من برنامج جبر الضرر الجماعي، بحضور محمد كرين، رئيس مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، والجمعيات المستفيدة.

وتهم هذه المشاريع الممولة من طرف وزارة الداخلية بغلاف مالي يبلغ 12مليون درهم المحاور، حسب بلاغ للمجلس الوطني توصلنا به، حفظ الذاكرة (مشروع واحد)، تعزيز قدرات الفاعلين المحليين (مشروعان 2)، دعم الأنشطة المدرة للدخل (خمسة مشاريع 5) ، إدماج المرأة والطفل (أربعة مشاريع 4)

ومع إطلاق هذا الشطر الأخير من المشاريع يصل العدد الإجمالي لمشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي 130 مشروعا بغلاف مالي يبلغ أزيد من 58مليون درهم ممول من طرف الإتحاد الأوروبي، المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية، الجماعات المحلية فضلا عن شركاء دوليين آخرين.

يذكر أن برنامج جبر الضرر الجماعي، الذي انطلق سنة 2007، ينفذ في إطار متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة من خلال اعتماد منهجية تستهدف ضمان جبر الأضرار الجماعية للمناطق التي تضررت جراء حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بها في الماضي، تحقيقا للمصالحة ودعما لاستعادة الثقة في الدولة و مؤسساتها.

ويسعى برنامج جبر الضرر الجماعي إلى إنجاز مجموعة من المشاريع تهدف إلى المساهمة في تنمية المناطق المعنية والحفظ الإيجابي للذاكرة كما تهدف أيضا إلى ترسيخ روح جبر الضرر الجماعي وتحقيق الحكامة المحلية عبر دعم و تقوية قدرات الفاعلين المحليين. و يهم البرنامج مجموعة من المناطق تندرج ضمن أقاليم فجيج، الراشدية ، ورزازات ، زاكورة ،طانطان،أزيلال ،الخميسات ، الحي المحمدي عين السبع ،الحسيمة ،الناظور و خنيفرة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الأحداث المغربية

الصبار بالقاهرة لتدارس العدالة الانتقالية

يشارك أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، في فعاليات حوار إقليمي حول التحولات الديمقراطية والعدالة الانتقالية، ينظمه برنامج الأمم المتحدة أمس الأربعاء ويومه الخميس بالقاهرة.

بلاغ للمجلس ذكر أن اللقاء يهدف إلى عرض مفاهيم وآليات العدالة الانتقالية ومناقشة النماذج العملية لتطبيقها والاطلاع على خبرات البلدان الأخرى في مجال العدالة الانتقالية والدروس المستقاة منها داخل المنطقة العربية وخارجها.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

بيان اليوم

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك بالقاهرة في حوار إقليمي حول التحولات الديمقراطية والعدالة الانتقالية

يشارك أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار في فعاليات حوار إقليمي حول التحولات الديمقراطية والعدالة الانتقالية ينظمه برنامج الأمم المتحدة منذ أمس الأربعاء ويومه الخميس بالقاهرة.

وذكر بلاغ للمجلس، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء اليوم بنسخة منه، أن هذا اللقاء يهدف إلى عرض مفاهيم وآليات العدالة الانتقالية ومناقشة النماذج العملية لتطبيقها والإطلاع على خبرات البلدان الأخرى في مجال العدالة الانتقالية والدروس المستقاة منها داخل المنطقة العربية وخارجها، وتحديد الحاجات الوطنية في تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية خلال مرحلة التحول الديمقراطي الراهنة.

ويعتبر هذا اللقاء الإقليمي، حسب البلاغ، فرصة للتشاور والتداول والتفاعل بين مختلف الفاعلين حول مفهوم العدالة الانتقالية، والآليات غير القضائية للبحث عن الحقيقة، ومسار العدالة الجنائية وجبر الضرر والتعويضات وفهم المجتمع المدني والفاعلين للعدالة الانتقالية ودور الإعلام والإصلاح المؤسساتي.

ويشارك في هذا اللقاء عددا من الفاعلين من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وعدة خبراء من مصر وتونس وليبيا والجزائر والعراق والمغرب وخبراء في مجال العدالة الانتقالية من آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وعدد من المعنيين بالدفاع عن الحق في الوصول على الحقيقة والحق في العدالة والإنصاف.

وجاء في البلاغ أن المغرب خاض تجربة متميزة في مجال العدالة الانتقالية بدأت من خلال إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990 مرورا بتجربة هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء والاعتقال التعسفي وصولا إلى إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004 التي عملت على طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال كشف الحقيقة والتعويض المادي والمعنوي وإصدار توصيات مؤسساتية وتشريعية لإرساء ضمانات عدم تكرار ما جرى.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'

الحركة
ALHARAKA

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك بالقاهرة في حوار إقليمي حول التحولات الديمقراطية والعدالة الانتقالية

يشارك أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار في فعاليات حوار إقليمي حول التحولات الديمقراطية والعدالة الانتقالية، ينظمه برنامج الأمم المتحدة اليوم الأربعاء وغدا الخميس بالقاهرة.

وذكر بلاغ للمجلس، توصلت وكالة المغرب العربي للانباء أول أمس بنسخة منه، أن هذا اللقاء يهدف إلى عرض مفاهيم وآليات العدالة الانتقالية ومناقشة النماذج العملية لتطبيقها والإطلاع على خبرات البلدان الأخرى في مجال العدالة الانتقالية والدروس المستقاة منها داخل المنطقة العربية وخارجها، وتحديد الحاجات الوطنية في تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية خلال مرحلة التحول الديمقراطي الراهنة.

ويعتبر هذا اللقاء الإقليمي، حسب البلاغ، فرصة للتشاور والتداول والتفاعل بين مختلف الفاعلين حول مفهوم العدالة الانتقالية، والآليات غير القضائية للبحث عن الحقيقة، ومسار العدالة الجنائية وجبر الضرر والتعويضات وفهم المجتمع المدني والفاعلين للعدالة الانتقالية ودور الإعلام والإصلاح المؤسساتي.

ويشارك في هذا اللقاء عددا من الفاعلين من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وعدة خبراء من مصر وتونس وليبيا والجزائر والعراق والمغرب وخبراء في مجال العادالة الانتقالية من آسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا وعدد من المعنيين بالدفاع عن الحق في الوصول غلى الحقيقة والحق في العادالة والإنصاف.

وجاء في البلاغ أن المغرب خاض تجربة متميزة في مجال العدالة الانتقالية بدأت من خلال إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سنة 1990 مرورا بتجربة هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء والاعتقال التعسفي وصولا إلى إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004 التي عملت على طي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال كشف الحقيقة والتعويض المادي والمعنوي وإصدار توصيات مؤسساتية وتشريعية لإرساء ضمانات عدم تكرار ما جرى.

Revue de ... s de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

بسبب ملاحظات وجهها أعضاء لجنة مناهضة التعذيب إلى الوفد المغربي

معتقل تمارة ورمزي بن شيبة يحرجان المغرب بجنيف

■ أخبار اليوم ■

معتقل تمارة ورمزي بن شيبة ومحمد بنيام وقضايا أخرى وجدها الوفد المغربي الذي سافر إلى جنيف لتقديم التقرير الوطني الدوري الرابع المتعلق بتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب، أول أمس الثلاثاء، في انتظاره عندما حل ضيفا على خبراء لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، الذين واجهوه بسيل من الأسئلة المحرجة بخصوص أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب، ومدى التزامه بتنفيذ مقتضيات اتفاقية مناهضة التعذيب.

الوفد الذي كان يرأسه محجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، مرفوقا بمحمد عبد النبوي، مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، وناصر بوريطة، الكاتب العام لوزارة الخارجية والتعاون، والذي قدم تقريره حول تنفيذ بنود اتفاقية مناهضة التعذيب بمقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، استمع إلى عدة ملاحظات واستفسارات تتعلق بالأساس بعدم اقتناع اللجنة بمطابقة الزيارات، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووفد برلماني إلى معتقل تمارة السري، للمعايير المعتمدة في المجال، حيث طالب أعضاء لجنة مناهضة التعذيب المغرب باعتماد آليات التحقيق المتعارف عليها دوليا، والتي تتطلب تكوينا خاصا لأعضاء اللجان التي تكلف بالقيام بمثل هذه الزيارات.

وبالإضافة إلى موضوع معتقل تمارة، طرح أعضاء لجنة مناهضة التعذيب العديد من الأسئلة الدقيقة حول من قام بالتحقيق مع كل من اليمني رمزي بن شيبة، عضو تنظيم القاعدة المعتقل في سجن غوانتنامو، والإثيوبي محمد بنيام، وهل يتعلق الأمر بتحقيق تحت إشراف القضاء أم بتعاون أمني خارج المراقبة القضائية.

• التفاصيل ص 3

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

بسبب ملاحظات وجهها أعضاء لجنة مناهضة التعذيب إلى الوفد المغربي

معتقل تمارة ورمزي بن شيبة يحرجان المغرب بجنيف

■ أخبار اليوم ■

واجه الوفد المغربي الذي سافر إلى جنيف لتقديم التقرير الوطني الدوري الرابع المتعلق بتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب، أول أمس الثلاثاء، امتحانا عسيرا وطويلا. بعد سيل الأسئلة المحرجة التي طرحها عليه أعضاء لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة بخصوص أوضاع حقوق الإنسان بالمغرب، وعدى التزامه بتنفيذ مقتضيات اتفاقية مناهضة التعذيب. فبعد أن استعرض الوفد الذي كان يرأسه محجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، مستوذا بمحمد عبد النبوي، مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، وناصر بوريطة، الكاتب العام لوزارة الخارجية والتعاون، بمقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقريره حول تنفيذ بنود اتفاقية مناهضة التعذيب، والذي

ركز على إنجازات هيئة الإنصاف والمصالحة والمقتضيات الدستورية الجديدة المتعلقة بحقوق الإنسان وتحويل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من هيئة استشارية إلى مؤسسة وطنية، كان على الحجوب الهيبة ومرافقيه أن يصغوا إلى ملاحظات واستفسارات أعضاء لجنة مناهضة التعذيب التي كانت تتعلق بالأساس بعدم اقتناع اللجنة بمطالقة الزيارات التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودفد برلماني إلى معتقل تمارة السري للمعايير المعتمدة في المجال، حيث طالب أعضاء لجنة مناهضة التعذيب المغرب باعتماد آليات التحقيق المتعارف عليها دوليا والتي تتطلب تكوينا خاصا لأعضاء اللجان التي تكلف بالقيام بمثل هذه الزيارات.

وبالإضافة إلى موضوع معتقل تمارة، طرح أعضاء لجنة مناهضة التعذيب العديد من الأسئلة المتبقية حول من قام بالتحقيق مع كل بن ايمني رمزي بن الشيبة، عضو تنظيم القاعدة المعتقل في سجن غوانتنامو، والإثيوبي محمد بشير، وهل يتعلق الأمر بتحقيق تحت إشراف القضاء أم بتعذيب أمني خارج الرقابة القضائية.

ليس هذا وحسب، بل إن أعضاء اللجنة واجهوا الوفد المغربي بعدة اتهامات للمغرب بالضلوع في ترحيل دواضن روسي إلى موسكو (الكسندر ليتفينكو) وتسليم جزائري يدعى جمال البيتي إلى السلطات الجزائرية، وذلك ضدا على مقتضيات الاتفاقية التي تمنع تسليم المعارضين السياسيين لبلدانهم الأصلية التي قررا منها إذا كانوا مهددين بتعرضهم للتعذيب، حسب اللجنة.

كما واجه أعضاء لجنة مناهضة التعذيب الوفد الرسمي بعدد كبير من الأسئلة المرتبطة بعدة ملاحظات أثارتها مجموعة من الجمعيات الحقوقية المغربية في اجتماع عقدته معها يوما واحدا قبل لقاء الوفد الذي يرأسه الهيبة (الثلاثاء 31 أكتوبر 2011) بمقر المفوضية السامية بجنيف، وكان من أبرز المتحدثين في هذا الاجتماع عبد الرحيم الجامعي، عن المرصد المغربي للسجون، وعبد الإله بنعبد السلام، عن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وعبد العلي حامي الدين ومحمد حقيقي، عن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان. كما أن حركة 20 فبراير، التي وسعت الواقع المغربي في الشهور الأخيرة، كانت حاضرة أيضا في جنيف لمتابعة التقرير الرسمي للمغرب أمام لجنة مناهضة التعذيب، ممثلة في كل من أمينة بوعياش، عن مؤسسة بتزكيري لحقوق الإنسان، وعزيز امعمي، عن جمعية الوسيط لديمقراطية وحقوق الإنسان.

حيث تطرق ممثلو الجمعيات الحقوقية الوطنية إلى ما اعتبروها انتهاكات تمس الحق في التظاهر السلمي، والتعذيب الذي يتعرض له المعتقلون ببعض السجون المغربية، واستمرار اعتقال مجموعة من المعتقلين السياسيين من قبيل معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية ومجموعة بليرج. إضافة إلى ذلك، اعتبر المتدخلون أن قمع الظاهرات السلمية من أبرز الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان التركية من قبل المغرب في السنة الأخيرة، وذلك على خلفية التدخلات العنيفة التي تعرضت لها بعض المسيرات المنظمة من طرف حركة 20 فبراير والتي أسفرت عن العديد من الجرحى والمعتقلين، ونهب ضحيتها الشاب كمال العماري بمدينة أسفي.

هذا ومن بين القضايا التي تم طرحها بين يدي خبراء لجنة مناهضة التعذيب بمقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان قضية زعيم حركة الشبيبة الإسلامية، عبد الكريم مطيع، الذي طالب ابنه، أحمد مطيع، اللجنة بالتدخل لدى السلطات المغربية لإيجاد حل لقضية والده الذي مر على آخر حكم بالإعدام صدر في حقه أكثر من 26 سنة، وهو ما يتجاوز مدة التقادم القانوني المنصوص عليها في القانون الجنائي المغربي.

وكان المغرب قد صادق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في يونيو 1993، فضلا عن معظم الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الاختيارية المتعلقة بحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National

Portail Femme

Programme de réparation communautaire : Le ministère de l'intérieur débloque 12 MDH

Wednesday, 02 November 2011 14:12
Written by Administrator

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

C'est aujourd'hui, mercredi 2 novembre, que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Fondation CDG devraient officialiser leur partenariat avec les associations bénéficiaires de la dernière tranche de projets d'appui au programme de réparation communautaire.

C'est aujourd'hui, mercredi 2 novembre, que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et la Fondation CDG devraient officialiser leur partenariat avec les associations bénéficiaires de la dernière tranche de projets d'appui au programme de réparation communautaire. En effet, cet événement devra connaître la signature de contrat de subvention au profit de 12 nouveaux projets dans les provinces d'Azilal, Khemisset et Tan Tan. «Financés par le ministère de l'Intérieur pour un montant de 12 millions de dirhams, ces projets concernent les axes suivants : la préservation active de la mémoire (1 projets), le renforcement des capacités des acteurs locaux (2 projets), l'appui aux activités génératrices de revenus (5 projets) et l'intégration de la femme et de l'enfant (4 projets)», indique le Conseil national des droits de l'Homme dans son communiqué. Et de poursuivre qu' «avec le lancement de la dernière tranche, le bilan cumulé du Programme de réparation communautaire s'élève à 130 projets pour un investissement global de plus de 58 millions de dirhams financé par l'Union européenne, les services déconcentrés de l'État, les collectivités locales et d'autres partenaires internationaux». Lancé en 2007, le programme de réparation communautaire s'inscrit dans le cadre du suivi des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER). Il concerne principalement les provinces de Figuig, Errachidia, Ouarzazate, Zagora, Tan Tan, Azilal, Khémisset, Hay Mohammadi-Ain Sbaa, Al Hoceima, Nador et Khénifa. «Ce programme est destiné aux régions et communautés considérées avoir souffert collectivement, de manière directe ou indirecte, des séquelles des violations graves des droits de l'Homme perpétrées dans le passé», souligne le Conseil national des droits de l'Homme. Les actions s'articulent principalement autour du renforcement des capacités des acteurs locaux, la préservation positive de la mémoire, l'amélioration des conditions de vie des populations, à savoir les services, le développement des sources de revenus supplémentaires, la protection de l'environnement, le désenclavement des régions, la promotion des droits humains des femmes, et autres.

المركز المغربي لحقوق الإنسان : رسالة مفتوحة إلى السيد والي جهة تادلة أزيلال و عامل إقليم بني ملال

الموضوع : طلب استصدار قرار بالهدم و تعيين لجنة لمحاربة البناء العشوائي الذي يستغل في الحملة الانتخابية

تحية تقدير و احترام

و بعـــــــــــــد،

لقد توصل فرع المركز المغربي لحقوق الإنسان ببني ملال بتصريحات من الساكنة المتواجدة بتجزئة ياسمين و ما جاورها بني ملال مفادها تنامي البناء العشوائي، و السبب في ذلك هو أن السيد محمد أيت لمقدم أضاف بناء طابقا غير مرخص به ببنايته المتواجدة خلف فندق دار السلام ببني ملال.

و قد نددت الساكنة المجاورة له، بأنه إذا لم تستجب السلطات لقرار الهدم فإن الجميع سيقوم بالبناء بنفس المواصفات (إضافة طابق لا قانوني). والتي لا تتماشى و تصميم تهيئة المناطق الحضرية وفقا للمخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية.

و للإشارة فإن بعض السكان المجاورون له بدؤوا في ذلك البناء العشوائي.

و إذ من موقعنا نندد بهذه السلوكات المخالفة للقانون و نطالب من سيادتكم التدخل العاجل للحد من كل هذه الخروقات و التجاوزات و استصدار قرار استعجالي يرمي إلى هدم كل مثل هذه البنايات التي تبنى في الظلام و خارج الإطار القانوني.

كما نطالب من سيادتكم تعيين لجنة للسهر على محاربة البناء العشوائي الذي يستغل من بعض الأشخاص قبل و أثناء الحملة الانتخابية و ذلك ضمانا لانتخابات نزيهة و شفافة.

و تقبلوا فائق التقدير و الاحترام.

عن اللـجنة التصحيـحـية
فرع بني ملال
لجنة رصد خروقات الانتخابات
وجهت نسخة إلى:

السيد وزيرالعدل- خلية حقوق الإنسان -
السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان -
السيد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان -
السيد رئيس المرصد المغربي للانتخابات -
السيد الوكيل العام للملك لدى استئنافية بني ملال -
السيد و كيل الملك لدى ابتدائية بني ملال -
السيد باشا مدينة بني ملال -

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme